

اثر التوسع في السيولة على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للمدة (1991-2017)

الأستاذ الدكتور يوسف علي عبد الاسدي*
الباحثة : اديان فلاح السهلاني**
كلية الادارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد
جامعة البصرة¹

المستخلص :

يعد هذا البحث بمثابة توضيح لأثر الفائض او التوسع غير المنضبط للسيولة النقدية (M1,M2) على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، حيث تركزت مشكلة البحث على اثر تطورات نمو السيولة على كلف الناتج المحلي الاجمالي، الموازنة العامة، سعر الصرف، اسعار الفائدة ن التضخم و ميزان المدفوعات، وبينت الدراسة ان ارتفاع معدلات نمو السيولة اثر سلبي على الاستقرار الاقتصادي ومؤشراته لمدة الدراسة (1991-2017) كون التوسع غير المنضبط في السيولة يؤدي الى ارتفاع التضخم بسبب انخفاض الناتج المحلي الاجمالي نظراً لعدم تنوع القطاعات الاقتصادية في العراق واقتصادها على تصدير النفط فقط مما ينعكس في زيادة عجز الموازنة العامة بسبب زيادة الانفاق على الاستيراد وعجز ميزان المدفوعات وهذا بدوره يؤدي الى انخفاض قيمة العملة المحلية للدينار العراقي وقد تم استخدام التحليل الاقتصادي الوصفي للبيانات التاريخية للمتغيرات للاقتصاد العراقي ، وقد اتضح ان معدلات نمو عرض النقد تفوق بشكل كبير معدلات المتغيرات المشار اليها بالبحث، وتوصلت الدراسة الى ان هذا التوسع في السيولة سببه الاصدار النقدي في التسعينات لتمويل العجز الذي مر به الاقتصاد العراقي بسبب الحروب وتردي الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتدني مستوى المعيشة بسبب الحصار قبل عام 2003، وتوضح الدراسة العلاقة بين عرض النقد ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي من الناحية النظرية .
الكلمات المفتاحية : السيولة ، الاستقرار الاقتصادي ، التضخم ، ميزان المدفوعات ، سعر الصرف

* E-mail: Yousif_alasadi@yahoo.com

** E-mail:

1 بحث مستل من رسالة الماجستير الموسومة (التوسع غير المنضبط في السيولة واثره في الاستقرار الاقتصادي للمدة 1991 - 2017)

The effect of the expansion in liquidity on indicators of economic stability for the period (2017–1991)

Prof. Dr. Yousif Ali abed Al – Asadi

Researcher. Adayan Falah al-Sahlani

Faculty of Administration & Economics

University of Basrah

Abstract :

This study is an explanation of the surplus effect or uncontrolled expansion of cash liquidity (m1 , m2) on indicators of economic stability . the search problem has focused on the development of liquidity growth on GDP, the general budget , the exchange rate . the study shows that the increase in liquidity growth rates has a negative impact on economic stability and its indicators for the period of study (1991-2017) the uncontrolled expansion of liquidity leads to inflation due to the decline in GDP due to the lack of diversification of the economic sectors in Iraq . the study has only reflected the increase in the budget deficit due to increase spending on imports and deficit balance of payments , which in turn leads to the devaluation if the local currency of the Iraqi dinar .the economic analysis of descriptive historical data of the variables of the Iraqi economy has shown that the growth rates of money supply significantly exceeds the rates of variables referred to in the research ,and found that this expansion of liquidity caused by the cash issue in the nineties to finance the deficit experienced by the Iraqi economy because of wars , and the deterioration of economic and social conditions and the low standard of living due to the blockade before 2003 . also , the study shows the relationship between the presentation of money and indicators of economic stability in theory .

Key words : liquidity , economic stability , inflation , payment balance, exchange rate

المقدمة :

يعاني الاقتصاد العراقي من مشكلة عدم السيطرة على السيولة والاستقرار الاقتصادي, فقد كان الاقتصاد العراقي في النظام السابق يواجه مؤشرات التضخم المرتفعة التي نشأت بسبب توسع البنك المركزي بعملية الاصدار النقدي واقراض الحكومة لتمويل نفقاتها بسبب الحصار الاقتصادي على العراق وعدم كفاية إيراداته العامة عن تلبية مستويات الانفاق, سواء قبل توقيع مذكرة التفاهم الاقتصادي 1996 ام بعدها, وانعكس هذا الامر على زيادة مستوى السيولة المحلية في الاقتصاد والذي شكلت العملة في التداول الجزء الاكبر منها. ولم يتغير الوضع عند تغير النظام الاقتصادي والسياسي بعد عام 2003 ومع منع اقراض البنك المركزي للحكومة المركزية بموجب قانون 56 لعام 2004, الا انه مازالت المشكلات التي ورثها الاقتصاد العراقي من الحقبة السابقة مسيطرة عليه وما زال الاساس النقدي للبنك المركزي العراقي يتزايد بصورة مستمرة, وبالتالي فأن مشكلة عدم الانضباط في مستوى السيولة في الاقتصاد العراقي موجودة على الرغم من انخفاض شدتها وانخفاض مستويات التضخم نتيجة للسياسة النقدية الانكماشية للبنك المركزي العراقي (2004-2009) والتي استطاعت خفض مستويات التضخم الى المرتبة العشرية الواحدة, وترتبط اسباب مشكلة السيولة في الاقتصاد العراقي بالعديد من العوامل سواء المرتبطة بأدوات السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ام المرتبطة بالنشاط المصرفي للمصارف العاملة في الاقتصاد العراقي وعدم قدرتها على سحب مستوى السيولة الفائضة من الافراد بواسطة انشطتها المصرفية مما اسهم في زيادة السيولة المحلية في الاقتصاد العراقي وضعف قدرة المؤسسات المالية والنقدية على سحب الفائض منها وبالتالي التأثير السلبي في الاستقرار الاقتصادي للعراق فضلاً عن السياسة الانفاقية التوسعية التي تفوق القدرة الاستيعابية للاقتصاد العراقي.

اهمية الدراسة

تكتسب الدراسة اهميتها من اهمية الاستقرار الاقتصادي والمحافظة عليه ومن دور السيولة المحلية في تحقيقه وكذلك لأهمية الموضوع في الاقتصاد العراقي لكونه يعاني العديد من المشكلات السلبية الناتجة من التوسع غير المنضبط في السيولة سواء كان قبل العام 2003 ام بعده لذلك تعد عملية ضبط السيولة من اهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي بوصفها اداة مهمة في المحافظة على مستويات الاسعار والتضخم.

مشكلة الدراسة

يعاني الاقتصاد العراقي من مشكلات متعددة وقد اتبعت الحكومات المتعاقبة سياسات متنوعة لحل تلك مشكلات ومن اهم تلك السياسات النقدية التي تبناها البنك المركزي العراقي بعد صدور قانون 56 لسنة 2004 ونال بها الاستقلالية التامة, وركزت تلك السياسة على تثبيت سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي الا ان هذه السياسة زادت من التوسع في عرض النقد دون ان يكون لهذا التوسع اي اثار واضحة في متغيرات الاستقرار الاقتصادي التي من اهمها معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي والتضخم والميزان التجاري وغيرها ولم تستطع

تلك السياسة من السيطرة على ها التوسع بل هناك كتله نقدية كبيرة خارج المصارف دون ان يكون لها اثر في دورة الدخل القومي .

هدف الدراسة

تهدف الدراسة الى:

(1) تحليل السيولة العامة في الاقتصاد العراقي وانعكاسها في اختلال الاستقرار الاقتصادي للعراق خلال المدة (1991-2017).

(2) التعرف على اهم العوامل التي ادت الى عدم الانضباط في مستوى السيولة المحلية في الاقتصاد العراقي سواء العوامل المرتبطة بأدوات البنك المركزي العراقي أم المؤسسات المالية والمصرفية فضلاً عن العوامل الاخرى التي ادت الى ظهور مشكلة السيولة في الاقتصاد العراقي.

(3) بيان أثر السيولة غير المنضبطة في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي خلال المدة (1991-2017) من حيث الاثار السلبية ام الايجابية .

فرضية الدراسة

تفترض الدراسة ((ان التوسع غير المنضبط في مستوى السيولة المحلية ادى الى اختلال الاستقرار الاقتصادي خلال المدة (1991-2017)))

منهجية الدراسة

استخدمت الباحثة الاسلوب الوصفي التحليلي لبيان اثر السيولة النقدية في الاستقرار الاقتصادي خلال المدة (1991-2017).

ولأجل نفي او اثبات الفرضية اعلاه تم تقسيم البحث الى ثلاث فقرات ، جاءت الفقرة الاولى لتوضيح الاطار المفاهيمي للتوسع غير المنضبط في السيولة ، واما الفقرة الثانية بحثت واقع السيولة في العراق للمدة (1991-2017) ، وخصصت الفقرة الثالثة لدراسة اثر السيولة على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للمدة (1991-2017)

اولاً : - مفهوم التوسع غير المنضبط في السيولة

ثانياً : - واقع السيولة في العراق للمدة (1991-2017)

ثالثاً : - اثر السيولة على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للمدة (1991-2017)

اولاً : - مفهوم التوسع غير المنضبط في السيولة

يواجه البنك المركزي العراقي فائضاً في السيولة ويرجع سبب ذلك الى زيادة المشتريات من العملة الاجنبية من قبل الحكومة العراقية ام تراكم الدين على الحكومة في جانب الموجودات من ميزانية البنك المركزي لتمويل انفاقها، وبصورة أدق أن مصدر السيولة الفائضة في العراق هو ان الطلب على السيولة المحلية أقل من عرضها لأن الحكومة تقوم باستبدال العملة الاجنبية بدنانير عراقية تفوق حاجتها الأنية للمدفوعات وأن تراكم الموجودات الاجنبية في البنك المركزي لا يمثل عملية مستقلة مما يضعف استقلالية السياسة النقدية وهذا ما حصل في

اثر التوسع في السيولة على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للمدة (1991-2017)

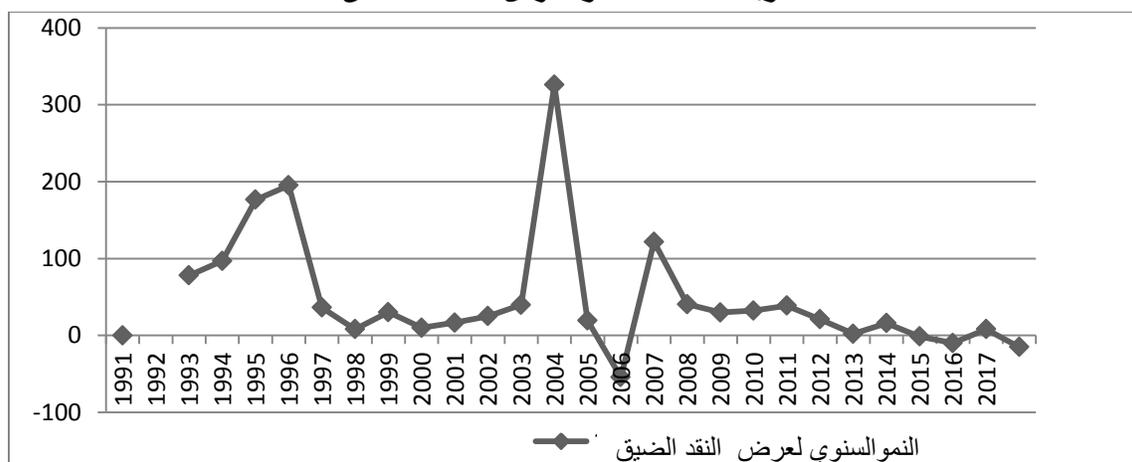
التسعينات في الحصار مشابه لعدم الاستقلال، أصبح الان واضح أن نسبة السيولة المحلية الى العملة المصدرية سجل فوق الواحد وهذا فيعني ان البنك المركزي مديناً وان النظام المصرفي يعمل مع فائض السيولة ، ويعد مقياس الواحد الصحيح فاصلا بين فائض السيولة وشحتها وهو رقم تقريبي، ففي بعض الاحيان قد تكون النسبة اقل من الواحد ومع ذلك يوجد فائض تعود نسبته الى وجود عناصر محلية في جانب الموجودات مستقلة عن عمليات السياسة النقدية (علي ، 2015 : 212-213).

ثانياً : - واقع السيولة في العراق للمدة (1991-2017)

بعد الحرب الايرانية العراقية خرج العراق بخسائر فادحة دمرت جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية وسبب ذلك اضرار كبيرة، وبدلاً من ان تفكر الحكومة العراقية بوضع حلول جذرية وتتفادى الخسائر دخلت الحكومة بحرب الخليج عام 1990 بغزو الكويت وعلى اثرها تعرض العراق الى مجموعة من القرارات التي فرضها مجلس الامن ثم بعدها دخل العراق في حالة دمار شامل وفقد بنيتها الاقتصادية والصناعية والعسكرية وتدني مستويات المعيشة وقدرت خسائر العراق عام 1991 بما يعادل 232 مليار دولار ، وتوقف الانتاج المحلي بشكل ملحوظ في جميع القطاعات الاقتصادية ومن اهمها النفط اذ انخفضت الصادرات العراقية الى (400) الف برميل بعد ان كانت (3.14) ملايين برميل. ومن اجل اعادة اعمار ما دمته الحرب تم الاعتماد على سياسة التمويل بالعجز (اتباع سياسة الاصدار النقدي الجديد) مما ادى الى تعاظم الكتلة النقدية التي لا يقابلها عرض سلعي مناسب (شندي ، 2011 : 27) والجدول التالي يوضح معدلات النمو للمتغيرات الاقتصادية واثار الزيادة في عرض النقد بالاستقرار الاقتصادي للمدة (1991-2017) .

شكل (1)

تطور معدلات النمو لعرض النقد الضيق



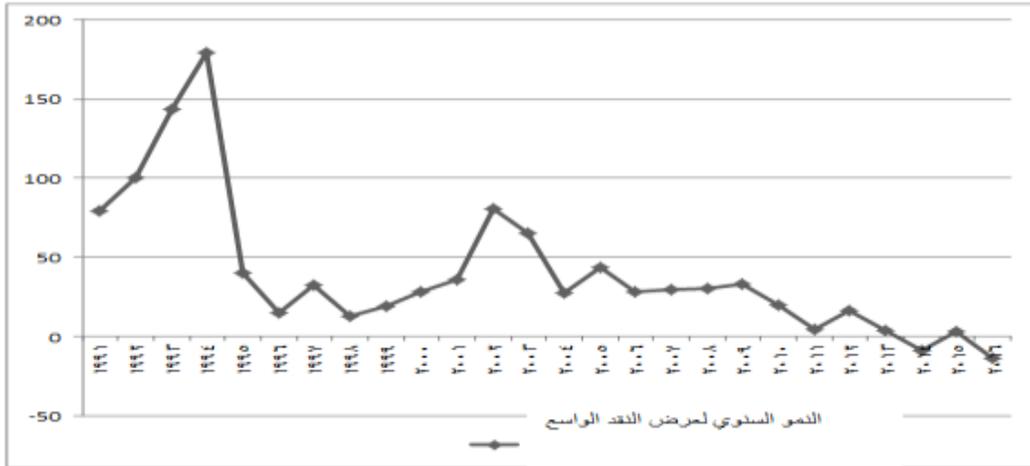
المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (1)

يوضح الشكل البياني (1) تطور معدلات النمو السنوي لعرض النقود الضيق (m1) للمدة (1991-2017) في العراق وتبين ان عرض النقد خلال المدة (1991-1995) كان في حالة ارتفاع ثم انخفض في المدة (1996-2002) نتيجة لتوقيع مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء) ثم اخفض في 2006 ووصل معدل النمو الى قيمة السالب، اما المدة (2007-2017) فقد شهدت معدلات متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض.

لقد تطور عرض النقد m1 بصورة كبيرة خلال المدة (1991-2017) نتيجة الاصدار النقدي والتوسع في الائتمان الحكومي المقدم للجهاز المصرفي لتمويل عجز الموازنة العامة له اثر كبير في تنامي عرض النقد وزيادته وفي توسيع القاعدة النقدية وتمويل الانفاق الحكومي ودفع اجور ورواتب المواطنين. سجل عرض النقد m1 في عام 1995 اعلى معدل نمو سنوي له بلغ (195.13%) للمدة (1991-2002) ثم انخفض الى ادنى معدل نموله عام 1997 بلغ (8.08%) بسبب الحروب وتوقف صادرات النفط واثار فرض الحصار الاقتصادي، انعكس اثر الزيادة في m1 على السيولة المحلية m2 وادى بها الى الزيادة وتنامي معدلات النمو السنوية لها اذ سجل اعلى معدل نمو سنوي لها عام 1995 بلغ (179.32%) وادنى معدل نمو سنوي لها بلغ (14.61%) عام 1997 ، وكان سبب هذا الانخفاض هو توقيع اتفاقية التفاهم مع الامم المتحدة التي ادت الى خفض الانفاق وهبوط معدلات نمو السيولة. استمر عرض النقد بالزيادة خلال المدة (2003-2017) امتداداً للمدة السابقة اذ سجل m1 اعلى معدل نموله عام 2006 بلغ (121.59%) ناتجاً عن الزيادة في العملة خارج البنوك والودائع الجارية، اما m2 فان الزيادة فيها تتوزع الى كل من عرض النقد الضيق وشبه النقد فقد سجل اعلى معدل نمو سنوي للسيولة المحلية عام 2004 بلغ (62.1%) نتيجة التطورات التي حصلت وعززت ثقة الافراد بالدينار العراقي بعد حالة التدهور التي عاشها في التسعينات واصدار قانون البنك المركزي العراقي ذي الرقم (56) لسنة 2004 وقانون المصارف العراقية (94) لسنة 2004 بمعدلات نمو مركبة سجلت (89.1%) لعرض النقود الضيق، و(84.1%) لعرض النقود الواسع .

شكل (2)

تطور معدلات نمو عرض النقد الواسع



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (1)

اثر التوسع في السيولة على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للمدة (1991-2017)

ويوضح الشكل البياني (2) تطور معدلات النمو السنوي لعرض النقد الواسع للمدة (1991-2017) في العراق ، ونلاحظ من خلال المدة (1991-1995) انها شهدت حالة ارتفاع و ثم بعد ذلك انخفض معدل النمو في المدة (1996-2002) نتيجة لتوقيع مذكرة التفاهم ، اما المدة (2003-2017) فهي مدة تذبذب لعرض النقد الواسع بين الارتفاع والانخفاض .

جدول (1)

معدلات النمو السنوية للمتغيرات الاقتصادية للمدة (1991-2017) (نسبة مئوية %)

السنة	عرض النقد		الناتج المحلي الاجمالي		الموازنة العامة		سعر الصرف 7	التضخم 8	ميزان المدفوعات	
	M2 2	M1 1	GDP الثابت 4	GDP الجاري 3	الايراد 6	الانفاق 5			حساب راس المال 10	الميزان التجاري 9
1991	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
1992	79.15	77.99	25.63	166.57	19.37	87.94	110	83.76	107.7	107.76
1993	100.01	96.84	48.57	147.33	78.26	109.69	252.38	207.62	19.43	23.24
1994	143.58	176.41	(4.62)	400.88	(71.48)	(71.08)	518.92	492.15	8.01	6.73
1995	179.32	195.13	(18.31)	220.01	316.95	246.36	265.5	351.39	15.55	(0.62)
1996	40.19	36.23	49.64	13.5	66.39	(21.46)	(30.11)	(15.43)	(4.75)	31.5
1997	14.61	8.08	69.64	28.58	(76.94)	11.66	25.73	23.02	0.83	12.65
1998	32.49	30.23	34.86	41.58	26.77	51.95	10.13	14.77	18.91	7.54
1999	12.83	9.76	(39.3)	41.99	38.17	12.28	21.73	12.58	20.61	(1.08)
2000	19.2	16.46	96.45	(24.01)	57.57	45	(2.13)	(99.98)	(43.77)	0
2001	28.18	24.95	(39.35)	(16.47)	13.79	38.77	3.21	16.13	88.64	0
2002	35.74	39.58	57.05	(90.22)	628.56	(58.18)	(1.76)	19.44	(94.93)	6.12
متوسط النمو	57.1	56.3	26.3	13.8	44.9	37.7	97.8	6.98	11.35	16.3
2003	80.5	(57.4)	(33.1)	(27.88)	(77.150)	(77.2)	(3.12)	33.49	19.5	(89.88)
2004	65.36	19.37	54.16	62.1	53.67	62	(23.36)	26.83	157.31	270.38
2005	27.49	(54.47)	3.35	28.6	22.8	(17.88)	1.1	37.09	(170.45)	(19.63)
2006	43.6	121.59	11.63	54.99	21.14	44.37	(0.14)	53.11	318.84	(28.81)
2007	27.88	40.5	0	16.6	11.28	2.51	(14.45)	30.89	182.75	(75.62)
2008	29.5	29.78	7.74	40.89	46.98	52.19	(4.94)	12.7	41.76	(34.71)
2009	30.1	32.32	5.81	(16.8)	(31.21)	(11.51)	(1.93)	8.34	(95.53)	(97.69)
2010	32.93	38.72	5.86	27.9	27.11	33.42	0	2.46	409.75	148.04
2011	19.54	20.74	8.58	26.46	55.04	12.3	0	5.6	303.38	(56.13)
2012	4.54	2.02	11.61	19.21	10.12	33.5	(0.34)	6.06	22.13	(79.28)
2013	16.18	15.84	4.21	6.15	(4.99)	13.3	0	1.86	(29.21)	782.61
2014	3.47	(1.54)	(7.4)	(0.36)	(7.23)	(4.75)	1.89	2.24	8.13	(146.8)
2015	(8.97)	(9.98)	2.59	(25.04)	(31.31)	(27.02)	0.17	1.44	(107.83)	(84.21)
2016	3.04	8.1	9.57	2.08	(26.37)	(11.16)	0	(29.66)	(285.81)	(133.33)
2017	(14.17)	(15.23)	1.03	25.57	(33.7)	(51.18)	0	0.19	(39.3)	(200)
متوسط النمو	24.6	38.25	6.7	16.3	18.9	(3.01)	(2.04)	12.4	49.06	10.3
النمو المركب	84.1	89.1	4.6	(5.55)	(9.68)	(92.4)	3.4	(2.99)	102.3)	(100)

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات النشرات السنوية للبنك المركزي لسنوات مختلفة

ثالثاً : - اثر السيولة على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للمدة (1991-2017)

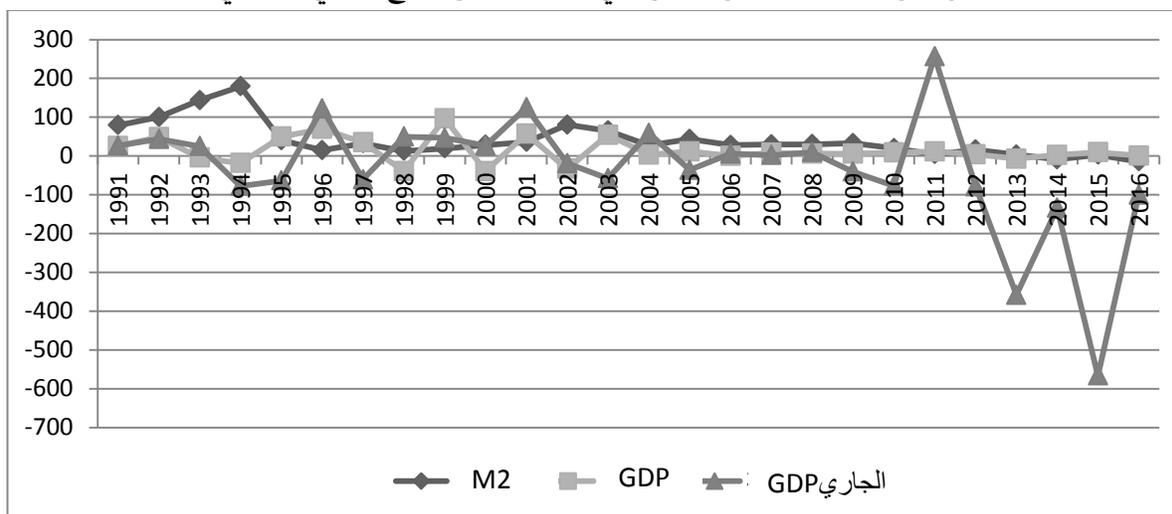
1 (اثر السيولة في الناتج المحلي الاجمالي

يعد الناتج المحلي الاجمالي من المؤشرات التي تعكس الكفاءة الاقتصادية لأي دولة وهو انعكاس لإنتاج السلع والخدمات فيها، ولتوضيح اثر السيولة في GDP يجب ان نبين معدلات النمو السنوية لعرض النقد بالمعنى الضيق والواسع واثره في معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي من خلال الجدول (1)، فقد سجل معدل النمو السنوي لعرض النقد بالمعنى الضيق (M1) معدل (195.13%) في عام 1995 في حين سجل معدل النمو السنوي لعرض النقد بالمعنى الواسع (M2) بنسبة (179.32%) اما خلال المدة (2002-1991) فقد بلغ متوسط النمو السنوي لعرض النقد (M1) نحو (56.3%) مقابل متوسط (M2) قدره (57.1%) في حين حقق الناتج المحلي الاجمالي متوسط نمو سنوي خلال المدة (2002-1991) قدره (13.8%) للناتج المحلي الاجمالي الجاري و (26.3%) للناتج المحلي الاجمالي الثابت فقد كان اعلاها في عام 1994 بلغ (400.88%) بسبب تقييم الانتاج في القطاعات الاقتصادية بأسعار السوق التي ارتفعت بشكل غير طبيعي ابان الحصار الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم وعند مقارنة معدل النمو في عرض النقد (M1,M2) ومعدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي لم نجد هناك اي انعكاس لذلك (رمضان، 2016 : 24) ، اذ كانت معدلات النمو في عرض النقد تفوق معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي بشكل كبير اي لم نجد اي اثر لذلك كي يحفز النمو الاقتصادي اذ اشارت النظرية النقودية لأثر زيادة عرض النقد في الناتج المحلي الاجمالي وهذا يدل على ان زيادة عرض النقد غي مبررة اقتصاديا في العراق خلال المدة (2002-1991) وانما هي لغرض تلبية حاجة الحكومة للنقود في تمويل انفاقها التشغيلي دون النظر الى الانفاق الاستثماري ومن هنا يمكن القول ان زيادة عرض النقد كانت غير منضبطة ولم توازي متطلبات النمو الاقتصادي ، اما خلال المدة (2017-2003) فقد زادت معدلات نمو (M1,M2) وبلغت اقصاها في عام 2006 معدل نمو (121.5%) واستمرت معدلات النمو بالانخفاض حتى عام 2014 وانخفض معدل نمو (M1)، اما في عام 2017 فقد حصل انخفاض في معدلات النمو بشكل ملحوظ فقد سجلت معدلات نمو سالبة (-15.23%) وكمتوسط للمدة سجلت (38.8%)، وعند العودة الى معدلات النمو السنوية للناتج المحلي الاجمالي نجد اعلى معدل نمو سنوي تحقق في عام 2004 واكلها في عام 2010 للسنوات (2017-2003) ولذلك يمكن القول ان عرض النقد لم يكن له اي اثر واضح في زيادة معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي بل كان هناك فرط نقدي كبير وتوسع في اصدار النقود لم يؤثر في زيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي (parkin,2010:p 84-86).

اثر التوسع في السيولة على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للمدة (1991-2017).

شكل (3)

اثر تطور معدلات النمو للسيولة في معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (1)

ويبين الشكل (3) ان عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) لم يستطع ان يسحب الناتج المحلي باتجاه النمو بل بالعكس كان الناتج المحلي الاجمالي اقل نمواً وبخاصة خلال السنوات (2012-2017) وكذلك الحال للسنوات (1996-1991)، اما في السنوات (1997-2011) فكانت اكثر استقرارا لكنها بمعدلات اقل من معدلات نمو عرض النقد وهذا يؤكد عدم تأثير عرض النقد فقط لتمويل الانفاق الحكومي التشغيلي .

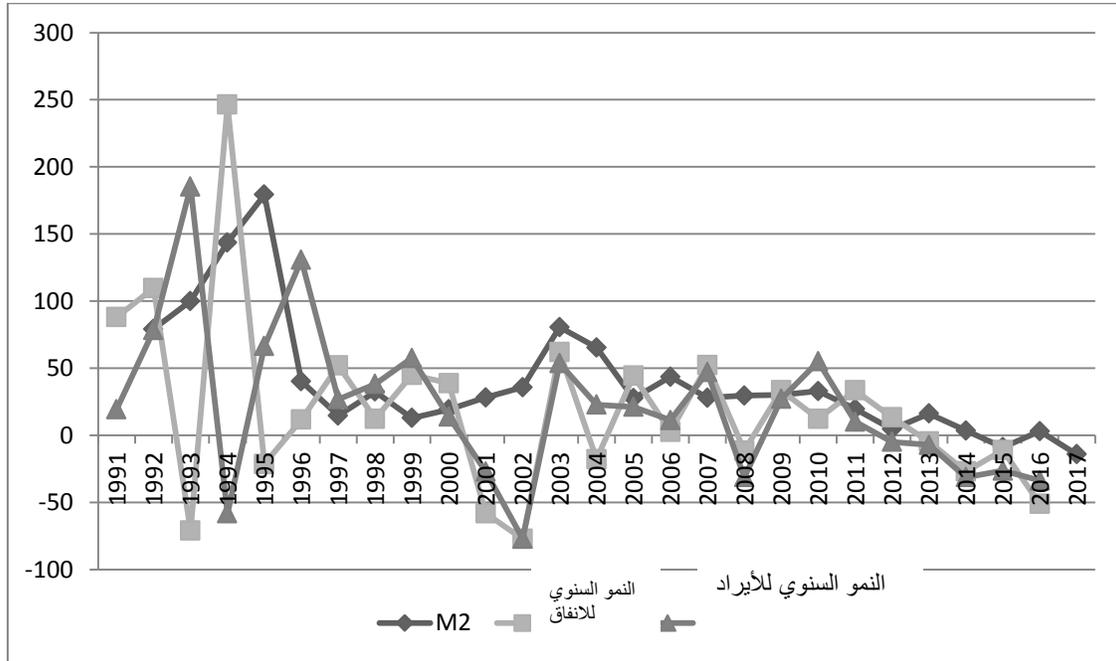
2) اثر السيولة في الموازنة العامة

تمثل مدة الدراسة (1991-2017) حالة عجز للموازنة العامة بصورة مستمرة اذ ان المدة (1992-2002) هي مرحلة العقوبات الاقتصادية على العراق وتدهور الاوضاع السياسية والامنية والاجتماعية وانخفاض الصادرات النفطية نتيجة تزايد الاصدار النقدي لتمويل عجز الموازنة مما اثر سلباً في الاستقرار الاقتصادي (الغالبي، الجبوري، 2008: 12) ، ولكي نوضح اثر التوسع في السيولة بالموازنة العامة نتبع معدلات النمو السنوية لكل من الانفاق والايراد الحكومي ومعدلات نمو عرض النقد بالمعنى الضيق والواسع من خلال جدول (1) تبين ان متوسط نمو النفقات سجل (37.7%) والايراد سجل (44.9%) ، اما M2, M1 فقد سجل متوسط نمو (56.3%) (38.25%) على التوالي للمدة (1991-2002) نلاحظ ان معدلات السيولة تفوق معدلات الايراد والنفقات لكن الموازنة في حالة عجز مستمر (محمد ، 2011 : 5) ، هذا يعني ان الزيادة في السيولة تؤدي الى الزيادة في عجز الموازنة نتيجة الافراط النقدي غير المنضبط، اذ ينعكس هذا الافراط بشكل سلبي على الموازنة بسبب الاعتماد على تصدير النفط كمورد اساسي للإيرادات، اما خلال المدة (2003-2017) فقد زادت معدلات نمو (M1, M2) وبلغت اقصاها في عام 2006 وكانت (121.5%) واستمرت معدلات النمو بالانخفاض حتى عام 2014 وانخفض معدل نمو (M1)، اما في عام 2017 فقد حصل انخفاض في معدلات النمو بشكل ملحوظ (فاطمة ، 2015 : 20) فقد سجلت معدلات نمو سالبة (-15.23%) وكمتوسط للمدة سجلت (38.8%) فقد شهدت انخفاضاً في

معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي وتراجع النشاطات الاقتصادية نتيجة الحرب الاميركية عام 2003 وبهذه المدة استمر العجز وترجمة هذا العجز (الحلبي ، 2012 : 24) هو تذبذب الايرادات بين الانخفاض والارتفاع الا انها طيلة مدة الدراسة كانت ذات معدلات نمو منخفضة ، اذ سجل الانفاق متوسط نمو سنوي لهذه المدة بلغ (3.1- %) والايراد سجل (18.9%) اما عرض النقد M1 (38.25%) و M2 (24.06%) ، نلاحظ من خلال تطور الانفاق والايراد للموازنة العامة ان معدلات النمو لها اقل من معدلات النمو للسيولة وهذا يبين ان هناك افراطاً في النقد وتوسعاً غير منضبط وان معدلات نمو السيولة ليس لها اي اثر ايجابي للموازنة العامة سوى تمويل الانفاق التشغيلي من خلال الافراط بالنقد .

شكل (4)

اثر تطورات معدلات النمو للسيولة على الموازنة العامة



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (1)

يوضح الشكل البياني (4) تطور معدلات النمو للانفاق والايراد في العراق للمدة (1991-2017) اذ نلاحظ ان معدلات الانفاق العام والايراد متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض طيلة مدة الدراسة اذ نلاحظ ان معدلات نمو عرض النقد تفوق معدلات نمو الانفاق والايراد .

(3) اثر السيولة في سعر الصرف :

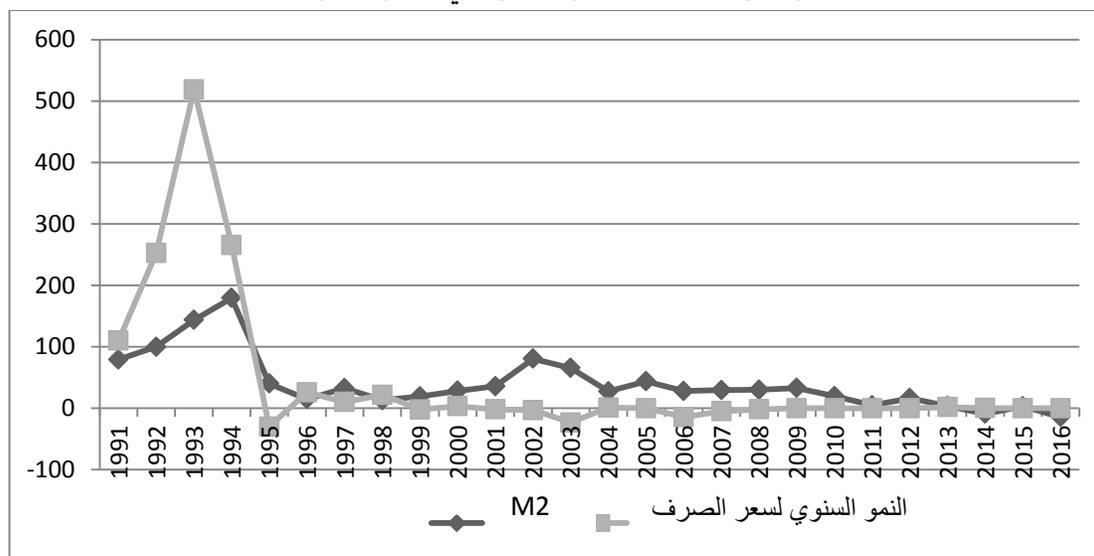
يعد سعر الصرف من المتغيرات الاقتصادية الذي تأثر سلبياً بسبب الحصار على العراق في التسعينات اذ ادى الحصار الى تدهور قيمة العملة المحلية للدينار بسبب التوسع في الاصدار النقدي نتيجة عدة عوامل كانت نتيجة للحرب والازمات التي مر بها الاقتصاد العراقي ولغرض توضيح اثر السيولة على سعر الصرف (كنعان، 2012 : 493-494) ، نلاحظ معدلات النمو في الجدول (1) ، تبين من الجدول ان معدلات النمو لعرض النقد في

اثر التوسع في السيولة على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للمدة (1991-2017).

حالة تزايد مستمر طيلة مدة الدراسة (1991-2017) وهذه الزيادة المستمرة اثرت بشكل سلبي في سعر الصرف ، اي ان متوسط النمو السنوي لعرض النقد الضيق والواسع سجل (56.3%) M1 و (57.1%) M2 للمدة (1991-2002) ويقابله متوسط النمو السنوي لسعر الصرف بمقدار (8.15%) للمدة نفسها ، تبين ان الزيادة في عرض النقد تؤدي الى خفض القيمة للعملة المحلية نتيجة ارتفاع معدلات التضخم الناتج من الافراط والتوسع في النقد وهذا يعني ان الزيادة في عرض النقد لا تؤثر في سعر الصرف سوى انها تخفض القيمة للعملة العراقية نتيجة الاستيرادات والاعتماد على قطاع النفط (حبيب ، 2014: 24)، اما بالنسبة للمدة (2003-2017) فقد سجل متوسط النمو لعرض النقد الضيق والواسع بمقدار (38.25%) لعرض النقد الضيق M1 و (24.06) لعرض النقد الواسع M2 في حين سجل متوسط النمو السنوي لسعر الصرف (-2.04%) وهذا يعني ان الزيادة في عرض النقود تؤدي الى الزيادة في المستوى العام للأسعار مما يؤدي الى تراجع قيمة العملة المحلية للدينار العراقي وان هذا الاستنتاج يؤكد صحة الفرضية التي تنص على ان العراق لديه فائض في السيولة لكن معدلات النمو الاقتصادية ليست بمستوى هذا الفائض بمعنى ان السيولة الفائضة ما هي الا افراط في النقد وتوسع غير منضبط وهذا التوسع يؤدي الى تراجع قيمة العملة المحلية وزيادة سعر الصرف للدولار مقابل الدينار العراقي (الوزني ، 2009 : 376).

شكل (5)

اثر تطور معدلات النمو للسيولة في سعر الصرف



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على جدول (1)

يوضح الشكل البياني (1) اثر تطور معدلات نمو السيولة في معدلات نمو سعر الصرف للمدة (1991-2017) ويوضح الشكل ان السنوات (1995-1991) ان معدل النمو لسعر الصرف في حالة تزايد وبلغ اعلى معدل نمو سنوي عام 1994 كان قدره (518.92%)، اما المدة (1996-2017) فقد شهدت حالة استقرار.

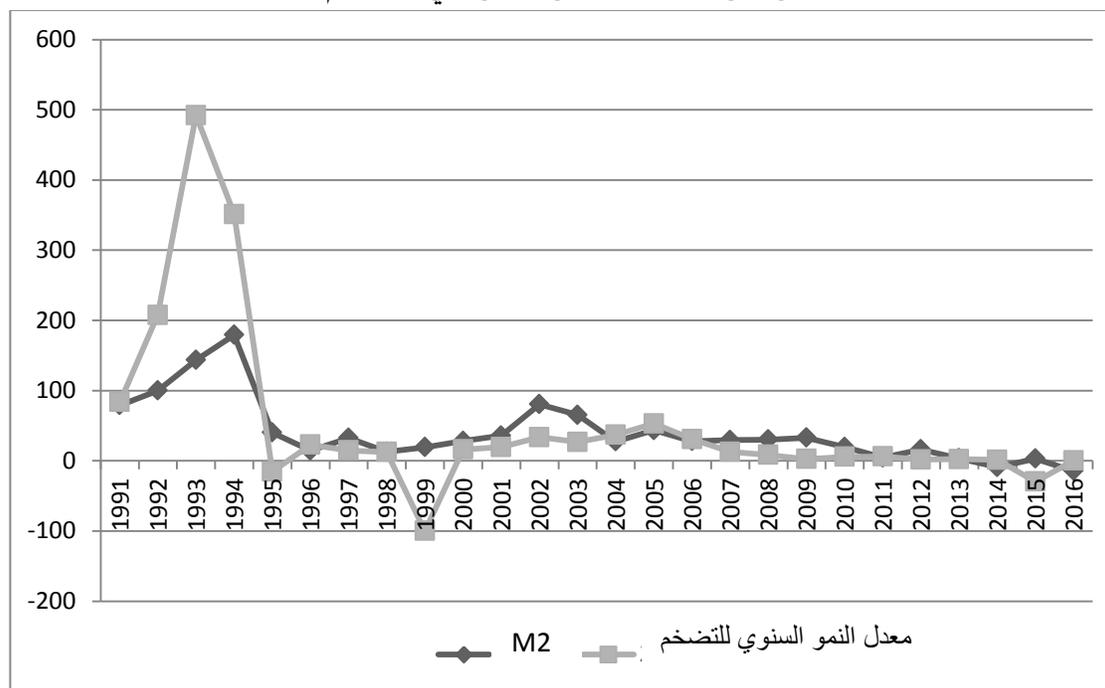
4) اثر السيولة في التضخم

تعد مشكلة التضخم ظاهرة مركبة لم تتشكل بفعل عامل واحد او في دولة واحدة بل هي مشكلة تعاني منها جميع الدول النامية والمتقدمة، اذ كانت جذور التضخم من السبعينات نتيجة لارتفاع الايرادات النفطية وتزايد عرض النقد واتساع الطلب الكلي نتيجة الحرب العراقية الايرانية وتراجع معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي واستمرار النمو الكبير للعملة في التداول وتعاضل الاسباب الهيكلية والنقود في التسعينات فخلفت حالة تزامن بين التضخم والركود وهي حالة تعرف بالتضخم الركودي(الحلاق ، 2010 : 85-89)، اذ ان الاقتصاد العراقي كان يدار من قبل الحكومة اي بتدخل الدولة بشكل كبير في الحياة الاقتصادية فتشوه هيكل الأسعار، فقد تزايد مستوى الأسعار بصورة مضاعفة في المدة (1991-2002) اذ ارتفع معدل النمو السنوي للتضخم من (83.76%) عام 1992 الى ان وصل (492.15%) عام 1994 بمتوسط سنوي قدره (6.98%) خلال هذه المدة ويعود سبب ارتفاع التضخم الى سنوات الحصار التي تلت حرب الخليج وما تبعها من عقوبات اقتصادية فرضت على العراق فضلا عن تدمير البنى التحتية مما جعل الحكومة تلجأ الى الاصدار النقدي الجديد وبالتالي زيادة كمية النقود التي ادت الى ارتفاع المستوى العام للأسعار وانخفاض قيمة النقود بسبب ارتفاع معدل النمو السنوي لعرض النقد بمقدار (179.32%) وقد سجل هذا اعلى معدل له خلال هذه المدة (1991-2002)، اما عام 1996 فقد سجل التضخم انخفاضاً وصل الى (30.11%) بسبب توقيع مذكرة التفاهم مما نتج عنها تحسن الاوضاع الاقتصادية وقيمة الدينار العراقي، اما في المدة (2003-2017) فقد وصل معدل التضخم الى اعلى معدل نمو سنوي له عام 2006 بلغ مقداره (53.11%) بسبب تزايد العمليات التخريبية وانعكاساته على الايرادات النفطية (البني، 2006، 271-273)، ثم انخفض معدل التضخم عام 2004 عن العام الذي سبقه اذ وصل الى (26.83%) بعد ما كان (33.49%) عام 2003 وبمتوسط سنوي بلغ (12.4%) . نلاحظ من خلال الجدول (1) ان معدلات نمو عرض النقد الضيق M1,M2 في حالة تزايد مستمرة وبمعدلات نمو مركبة (89.1%) (84.1%) على التوالي اما التضخم فقد سجل معدل النمو المركب له (99.2%) وان انعكاس زيادتها ادى الى تزايد معدلات التضخم لكن بمعدلات نمو اقل اذ سجل المتوسط السنوي لعرض النقد M1 للمدة (1991-2002) (56.3%) و m2 سجل (57.1%) يفوق المتوسط السنوي للتضخم (6.98%)، اما المدة (2003-2017) فسجل متوسط النمو للتضخم (12.4%)، وهذا يعني ان زيادة عرض النقد تؤدي الى زيادة التضخم اي هناك افراط في الاصدار النقدي لغرض زيادة الانفاق الحكومي(طشطوش ، 2010 : 14-15) .

اثر التوسع في السيولة على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للمدة (1991-2017).

شكل (6)

اثر تطور معدلات النمو للسيولة في التضخم



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (12)

يوضح الشكل البياني (6) اثر تطور معدلات النمو السنوية للسيولة في معدلات النمو للتضخم للمدة (1991-2017). شهدت المدة (1995-1991) تذبذب اذ سجلت اعلى معدل نمو للتضخم فيها سنة 1994 بلغ (492.15%)

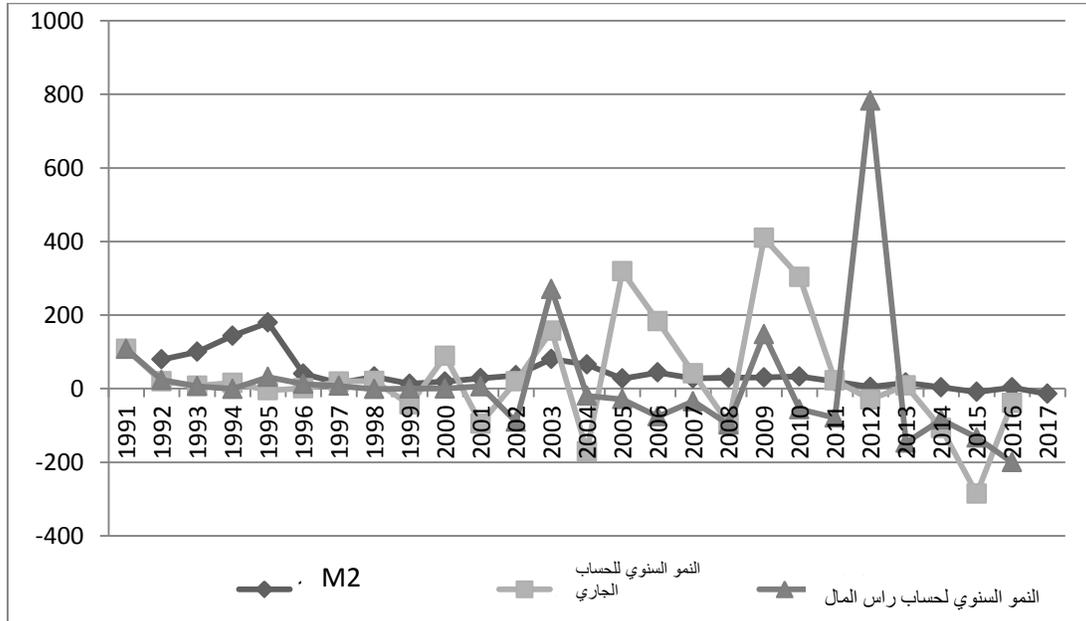
(5) اثر السيولة في ميزان المدفوعات

شهد ميزان المدفوعات عجزا طيلة مدة الدراسة (2017-1991) ويرجع سبب هذا العجز الى الاختلال الهيكلي في الميزان التجاري بسبب تفوق الاستيرادات على الصادرات، ومن خلال جدول (1) نوضح اثر التوسع في السيولة بميزان المدفوعات، سجل متوسط نمو عرض النقد M1 و M2 للمدة (2002-1991) بنسبة (56.3%) (57.1%) على التوالي (boakes,2009:p 158-159)، ويقابله الميزان التجاري سجل متوسط نمو (11.35%) وحساب راس المال سجل بنسبة (16.13%) نلاحظ ان معدلات النمو لعرض النقود الضيق والواسع تفوق معدلات نمو الميزان التجاري ورأس المال بسبب التوسع في السيولة، ويرجع سبب العجز في الميزان التجاري وميزان الخدمات بسبب انخفاض الصادرات النفطية التي تعد المصدر الرئيس في ميزان المدفوعات العراقي والتي تشكل (95%) من ايرادات العراق، اما العجز في حساب راس المال فسببه يرجع كون العراق من البلدان المتلقية لانواع الخدمات كافة من الخارج (علي، 1986 : 43-44)، اما المدة (2017-2003) فسجل عرض النقد نمو بمعدل (38.25%) و M1 (24.06%) اما الميزان التجاري فقد سجل معدل نمو (49.6%) وحساب راس المال سجل معدل نمو بنسبة (10.3%) نلاحظ من معدلات النمو ان عرض النقد لازالت معدلات النمو تفوق معدلات النمو للحساب

الجاري وراس المال (الامين، 2002 : 330)، نلاحظ من خلال معدلات النمو ان عرض النقد يفوق الحساب الجاري وحساب راس المال وهذا يعني ان فائض عرض النقد ما هو الا توسع غير منضبط وافراط بالنقد وتبين من خلال معدلات النمو للسيولة انها ليس لها اي اثراي جابي في ميزان المدفوعات اي ان ميزان المدفوعات يعاني من العجز في حين السيولة فيها توسع وفائض وهذا يعني انه بالرغم من الفائض في السيولة الا انه لا يوجد اي انعكاس على الاقتصاد العراقي والتجارة الخارجية اذ انه ثبت ان زيادة عرض النقد ارتفعت الاستيرادات وانخفضت الصادرات لذلك هو توسع غير منضبط في الاصدار النقدي وزيادة لا جدوى منها ويعود سبب ذلك الى اعتماد العراق على جانب واحد للإيرادات وهو النفط الخام (الدعبي ، 2010 : 88-93) .

شكل (7)

اثر تطور معدلات النمو للسيولة على ميزان المدفوعات



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (1)

يبين الشكل البياني (7) اثر تطور معدلات النمو للسيولة في معدلات نمو الحساب الجاري وراس المال لميزان المدفوعات خلال المدة (1991-2017)، اتسمت المدة (1991-2002) للحساب الجاري وراس المال بحالة الاستقرار وكذلك (m2)، اما المدة (2003-2017) فنلاحظ انها حالة تذبذب بين الارتفاع والانخفاض وحتى وصل فيها الحساب الجاري الى السالب.

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً :- الاستنتاجات

- 1- تزايد في عرض النقد طيلة مدة الدراسة وخاصة بعد عام 2003 بسبب الاصدار النقدي الكبير الناتج من بيع العملة الاجنبية للبنك المركزي وزيادة الاجور والرواتب وزيادة الطلب السلعي .
- 2- ان التوسع غير المنضبط في عرض النقد خلال مدة الدراسة (1991-2017) ادى الى تعميق الاختلال في الناتج المحلي الاجمالي نتيجة الاعتماد في قطاع النفط في الحصول في الايرادات التي تتحول الى نفقات في وفق اليات البنك المركزي .
- 3- ان الزيادة في عرض النقد الواسع وغير المنضبط ادت الى تدهور سعر الصرف للدينار العراقي وزيادة العجز في ميزان المدفوعات والموازنة العامة و كذلك ارتفاعاً معدلات التضخم وانخفاض معدلات النمو واتضح ذلك من خلال اشارات المعادلات للمتغيرات قيد الدراسة .
- 4- اعتماد العراق في الواردات النفطية مما يؤدي الى الزيادة في تبادل العملات الاجنبية مع البنك المركزي للحصول في المبالغ اللازمة لتغطية النفقات وبالتالي سوف يزداد الاصدار النقدي .
- 5- ان التوسع غير المنضبط في السيولة المحلية سببه معدلات نمو تفوق النمو السنوي للمتغيرات الاقتصادية ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي وهذا جعل العراق يواجه ارتفاعاً في معدلات التضخم وانخفاض القيمة الحقيقية للدينار.
- 6- استطاع البنك المركزي تحقيق بعض النجاحات بعد عام 2003 بعد حصوله في الاستقلالية ، قام بإدارة وتنظيم عرض النقد وخفض معدل التضخم الى مرتبة عشرية واحدة وتحسين سعر الصرف واستقراره من خلال سياسة نقدية متشددة استهدفت الاستقرار في الاسعار الا انها لم تستطع التأثير في المتغيرات الاقتصادية الاخرى .
- 7- اعتماد سياسة مالية توسعية اخذ البنك المركزي يضغط في زيادة الايرادات النفطية لتمويل الانفاق الحكومي التشغيلي الواسع خلال مدة الدراسة اجبرت البنك المركزي في زيادة عرض النقد دون الاخذ بنظر الاعتبار الاستقرار الاقتصادي .

ثانياً :- المقترحات

1. - اعادة النظر في السياسة الاقتصادية الكلية مما يؤدي الى تغير واضح في هيكله الناتج المحلي الاجمالي وزيادة نسبة مساهمة القطاعات السلعية بدلاً من الاعتماد في النفط كمورد رئيس للإيرادات العامة .
2. الحفاظ في استقلالية البنك المركزي وعدم ربطه مع الحكومة فضلاً عن بقاء السياسة النقدية منفصلة عن السياسة المالية لان اتباع احدهما للأخرى سوف يؤدي الى تغيير الاهداف المرجوة .
3. تقليل العجز في ميزان المدفوعات من خلل تنوع الصادرات من غير النفط لان النفط عرضة للتقلب في الاسعار وهذا يجعل الميزان الكلي غير مستقر ويعاني من اختلال ويقود به للعجز .

4. اعتماد سياسة نقدية تهدف الى ضبط عرض النقد بالمعنى الضيق وبالمعنى الواسع مما يتلائم مع تطور المتغيرات الاقتصادية من ناحية وضع عجلة النمو في القطاعات الرئيسة المحفزة للنمو الاقتصادي وليس لتمويل الانفاق الحكومي .
5. العمل في تحقيق التوازن بين العرض الكلي مع الطلب الكلي وخلق توازن بين السوق السلعي والنقدي وجعل الناتج المحلي مساوياً للمعروض النقدي .
6. التركيز في السياسة المالية للحكومة في تغيير الاتجاهات التضخمية عن طريق تغيير بنية الموازنة العامة بما يكفل زيادة الانفاق الاستثماري في القطاعات الرئيسة واطاحة الفرصة للقطاع الخاص بالمساهمة بالقطاعات الانتاجية الأخرى .
7. في dx تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتأثير في مؤشرات تأثيراً إيجابياً .

المصادر

اولاً : المصادر العربية

- (1) كنعان ، علي . 2012 . النقود والصرافة والسياسة النقدية . بيروت : دار المنهل اللبناني للنشر .
- (2) الوزني ، الرفاعي ، خالد واصف ، احمد حسين . 2009 . مبادئ الاقتصاد الكلي . عمان : دار وائل للطباعة والنشر
- (3) مطر ، موسى ، موسى سعيد ، شقيري نوري ، 2008 . المالية الدولية . عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع
- (4) الغالي ، الجبوري ، عبد المحسن ، سوسن كريم. 2008 . اثر مقاييس عرض النقد في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة . جامعة الكوفة ، جامعة القادسية / كلية الادارة والاقتصاد
- (5) السيد علي ، عبد المنعم . 1984 . الجزء الاول . اقتصاديات النقود والمصارف .
- (6) الحلاق ، العجلوني ، سعيد سامي ، محمد محمود . 2010 . النقود والبنوك والمصارف المركزية . عمان : دار اليازوري للنشر والتوزيع .
- (7) البني ، حازم . 2006 . الاقتصاد الكلي . المؤسسة الحديثة للكتاب : طرابلس لبنان
- (8) طشطوش ، هائل عبد المولى . 2010 . النظريات النقودية ودورها في تفسير الدورات الاقتصادية
- (9) الامين ، عبد الوهاب . 2002 . مبادئ الاقتصاد الكلي . عمان : دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع .
- (10) السيد علي ، عبد المنعم . 1986 . اقتصاديات النقود والمصارف . بغداد : مطبعة الديوان
- (11) الدعي ، عباس كاظم . 2010 . السياسات النقدية والمالية واداء سوق الاوراق . عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع .
- (12) فاطمة ، محفوظ . 2015 . اثر السياسة المالية على سلوك بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري للمدة 1995-2013 . جامعة اكي محند او الحاج .
- (13) الحلبي ، هادي عبد الواحد جيا . 2012 . اصلاح الاداء المالي للموازنة العامة في العراق للمدة (2004-2010) . جامعة البصرة .
- (14) حبيب ، راقى بديع . 2015 . دور سعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في سورية . جامعة دمشق
- (15) التقرير الاقتصادي 2003 ومطلع عام 2004
- (16) التقرير الاقتصادي 2005
- (17) التقرير الاقتصادي 2008
- (18) التقرير الاقتصادي 2009
- (19) التقرير الاقتصادي 2010

اثر التوسع في السيولة على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للمدة (1991-2017).

20)التقرير الاقتصادي 2011

21)التقرير الاقتصادي 2012

22)التقرير الاقتصادي 2014

23)التقرير الاقتصادي 2015

24)التقرير الاقتصادي 2016

25)التقرير الاقتصادي 2017 الفصل الاول

26) علي ، احمد بريهي . 2015 . الاقتصاد النقدي (وقائع ونظريات وسياسات) . دار الكتب للنشر والتوزيع : لبنان.

ثانيا : المصادر الاجنبية

Parkin , Michael.2010. macroeconomics. University of Western Ontario (1

Boakes , Kevin .2009.Economics . (2